نافذة

خيوط الثقة

بين الأفراد أنفسهم وبين الحكومة والحكومات المحيطة، بين الدول القريبة والبعيدة، من يمتنها ويجدلها؟ من يعمل على قطعها أمام ما يجري من الثورات التكنولوجية التي تشهد واقعنا، وتؤثر في عمقه وبين جنباته؟ ناهيكم عن إحاطتها به، تتخطى جدرانه وعمره التاريخي الحديث والقديم، تسقط عليه من الفضاء، وتخرج له من تحت أرضه، تقف أمامه وقطار الزمن يمر منه، أفكار فاشية ونازية تهيمن على سماء الشعوب عبر هطلات أمنية مريبة، تصنف التجمعات البشرية من دون أي إنسانية وتقسمها عنصرياً، تغلفها تارة بالديني، وأحياناً بالسياسي، تفرزها اقتصادياً إلى طبقات، تدعها تظهر إثنياتها وقومياتها ضمن دعوات للارتقاء العرقي الذي يمايز بين الأعراق والطوائف والإيديولوجيات، وحتى المذاهب، والقصد السيطرة والهيمنة وسياسة فرّق تسد، والغاية أن ينكمش العالم بعد تحوله إلى عوالم، وحصره في دولة أو عرق أو طائفة، والتجربة المثيرة للغاية تقع على خطّ بصرنا.

فقط أمعنوا في النظر لمجريات عالم الجنوب برمته، وأجزم أنه قادم إلى عالم الشمال، من يمتلك الصبر يرَ أن الصراعات لم تعد صراعات حدود، بل صراعات وجود، ولم يعد للوطنية العامة حضور، إنما لسيناريوهات الديمقراطية والدكتاتورية، ومصطلحات الإغراء والإغواء تتصدر المشهد السياسي والاجتماعي المغلف بساحات الدماء والجريمة والبغاء والخوف من الغرق في متاهات التغيّرات المناخية، من ثقب الأوزون إلى تسونامي، وبينهما الحرب البيولوجية المتمثلة في نشر الأمراض الفتاكة بالحيوان والنبات والبشر والجماد وحروب التغيير، بهدف إخضاع الحكومات لمشيئة عالم الشمال، والغرب منه بشكل خاص، هذه التي شهدها العقد الحالي، ويختمها المشهد من هونغ كونغ إلى كراكاس، الذي يرينا حجم انتشار الأسلوب الفاشي الخفي والظاهر، وهذا يدلنا على أن العقل البشري لم يعد يحتمل حمل كله وحتى بعضه، ولم يعد يدرك إلا المال والجشع التدميري والتسلط على الشعوب والدول، رغم أن الأفكار الخلاقة للحفاظ عليه منتشرة، ويجب أن تحظى بالحضور والحبور، لأنها جذابة للحياة، وتحاكي واقع البشرية المسكون في عقلها وأعماقها الرافض للقتل، بما أنها تقدم الابتكار، وقابلة لإحداث التطور عبر التنمية وديمومة استمرارها، لأن توقفها يعني الفشل الذي ينتشر ليقتل الطموح ويدمر الأحلام، فتذهب الناس للاقتتال ولا شيء غيره، وهذا ما ترينا إياه حركة الزمن ودوراته التي تُعلي من شأن الفاشية الفكرية المسيطرة على أنظمة الحكم والسياسة في العالم، رغم تقدم مفهوم العولمة الذي اخترق الكثير من الدول، حيث يرسم مسارات للتكنولوجيا والمبادئ والتجارة، مشكلاً جسوراً بين الماضي والحاضر، يمرّ من خلالها كل شيء، من دون دراية من الشعوب، فالتكنولوجيا قدمت العولمة على أنها تؤدي إلى وضع العالم في مصير واحد، معتبرة إياه دولةً واحدةً، وهي على تضاد تام من الفاشية، التي تدعو إلى تقوقع العالم وانكماشه ضمن قومياته أو عرقه أو دوله.

كل ما يجري ويدفع به اليوم يكون على حساب الوطنية، التي يريدون إفناءها لمصلحة الفردية الطائفية والمذهبية والمناطقية، وما تحتاجه اليوم الشعوب فعلاً توافر شخصيات قيادية وطنية، تأخذ شكل الرمز، تصنع تاريخاً حديثاً في أوطانها، تؤدي إلى الانتظام والاستقرار، حتى وإن كان ذلك بالقوة، لأنه ومن دون ذلك يكون الانفلات.

فصناعة تاريخ في التجمعات البشرية يحتاج إلى الانضباط، وإني لأرى أن هذه الأفكار أكثر من مثيرة، لأنها تحاكي توقاً عميقاً في الأعماق الوطنية لرؤية تجسيدات وحدة العلاقة ضمن الدولة بين الأرض وإنسانها، وأهمها وحدة المجتمع وحلول النماء الاقتصادي والاجتماعي المحفزين الرئيسين على نمو الشعور الوطني.

الثورات التكنولوجية ورغم محافظتها على خيوط الثقة بين أفراد المجتمعات إلى حدٍ ما، إلا أنها شكلت نماذج جديدة وفريدة متعددة الأبعاد في الهجوم والدفاع والمراوغة، وهنا أقصد أنها أنجزت خصوبات من نوع جديد، بعد أن اخترقت أدق الخصوصيات الإنسانية، وطبعاً معها الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية، وغدت قادرة على القضاء على كل شيء، من خلال ما تقدمه من إبهار تمسح به الأفكار، وتقدم بدائل منها، وتعلن أننا أمام مرحلة جديدة من التاريخ، تقدم فيه مصطلحات ومفاهيم قد لا يستطيع أكثر المتابعين فرزها بسبب حدّة التناقضات الفكرية بين عوالم العولمة والسيطرة الفاشية، فهل سيكون الحل في حرب عالمية جديدة، تجسد الهروب إلى الأمام؟ وأعتقد أنها قادمة لا محالة، لأن أحداً لا يعلم اليوم إلى أين تسير السياسة العالمية، والسبب ضياع الأهداف والوجهات الحقيقية لأسباب الحياة.

خيوط الثقة يجب جدلها لتتحول إلى حبل متين، يكون بين السياسة والاقتصاد أولاً، وثانياً بينها وبين الشعوب، يكمل الحبال الستة المتجسدة في حبل الوريد الدقيق، وحبل السرة أمتنها، وحبل المشنقة الذي ينتظر الخطايا الشنيعة وهو أبشعها، وحبل المودة أوثقها، وحبل الكذب أقصرها، وحبل الاعتصام بالمكون الكلي أقواها.

الحكومات التي تسير مثل السلحفاة، وفي اعتقادها أنها لا تريد القفز مثل الغزلان خوفاً من السقوط في الأشراك أو اصطيادها من بعيد، تقع دائماً في المحظورات، لأن فرضية الإبقاء على الحركة ولو بالحد الأدنى تربك الشعوب العاملة، وبشكل خاص الطبقة الوسطى والفقيرة، بينما تسعد كثيراً هذه الخطوات الطبقة الغنية والمديرة، بحكم ما تجنيه من مكاسب، لذلك ينبغي إجراء مراجعات سريعة، هدفها التخلص من لعنات المواقف الراهنة، التي رافقت لعقد من الزمن ظواهر غريبة، لم يكن للمجتمع يدٌ في وقوعها، وإنما فرضت عليه نتاج ظروف يعلمها فقط القائمون على إدارتها، فالصبر الإستراتيجي له حدود في المنطق العلمي مع سياسة الاقتصاد المقاوم، الذي ينبغي أن يتحول إلى اقتصاد مبادر من خلال الإمساك بمكوناته، لأن جميع حالات الاضطراب تقوم من أجل المال والحكم ومفهوم الجمع وزيادته أو مراكمته، حتى النزاعات الدينية هي نوع من التملك، فالانتساب إلى دين هو نوع من الملكية، وحين يدافعون عنه يدافعون عن ملكيتهم لا عن أفكارهم الاجتماعية الإنسانية، وهنا تكون الطامة الكبرى.

رئيس البلاد يؤكد أن الحلّ في تمتين خيوط الثقة مع مواطنيه الذين يتابعهم بدقة، ويشهد له المتابعون اهتمامه بتفاصيل الحياة الوطنية وغير الوطنية، ولا يألو جهداً في ذلك، حيث تراه في حوارات مع الأعداء قبل الأصدقاء، وعبر منابر الإعلام وغيرها، يلتقي الفاعليات الثقافية والإدارية، يقود الحكومة بين الفينة والأخرى، ويوجه القيادات الحزبية للانخراط بقواعدها، ألا يجب أن يعمل الجميع على شاكلته؟ وهل الإدارات وصلت إلى تحليل منهجه وأسلوبه العملي؟ هل استفادت من مفرداته التي يربطها دائماً إلى شعبه؟ ما معنى هل نجوت وكيف كانت الإجابة المفصلية؟ نجوت مع شعبي الوطني، لأن المستهدف كان الوطن بما فيه، كيف بنا ندافع عن الوطن، ولا نعلي شأنه بأن نكون أولاً، وربما يكون لكل فرد قضية، هل يلتهي بقضيته، أم إنه إذا انتصر للوطن انتصرت قضيته؟

لنكن على شاكلته، ولننسج معه حبل الثقة، ولتكن طبقات المديرين على قدر المسؤوليات الممنوحة لهم، ليجدوا أن المواطن يسبقهم للبناء والدفاع عن الوطن وعنهم، فبهذا وحده فقط نعيد للحياة الوطنية حضورها، وبهذا نتخلص من الفساد والغش والمراوغة اللعينة التي أظهرت التلاعب وعدم الوفاء، وخلقت حالات من الانفلات اللا موضوعي، وصحيح أن المشكلات ترافقها الحلول، إلا أنها كالخطين المتوازيين، والسبب أنه مادامت هناك حياة وبناء هناك مشكلات، فلا الحلول ثابتة، ولا المشكلات منتهية، بحكم الطبيعة الإنسانية المتطورة، التي لا تقف عند حدود، خيوط الثقة تحلل المصطلحات، وتستفيد من الثورات التكنولوجية، وتدرك معاني العولمة، توجد الحلول رغم وجود المشكلات، لكنها تحمي وطناً.

د. نبيل طعمة

«الحلقة الثالثة»

تاريخ مجلس الدولة السوري من المهد وحتى إصدار القانون رقم ٣٢ لعام ٢٠١٩

خالد العظم يطلب تعديل قانون المجلس بسبب تجار الطحين

المحامي أحمد وليد منصور

مجلس الشورى في عهد حكومة المديرين

قلنا في الحلقة السابقة إن رئاسة هاشم الأتاسي تعرضت لعدد من الانتكاسات، ترافقت مع معارضة شديدة لها ترأسها الشيخ كامل القصاب والدكتور عبد الرحمن الشهبندر اضطر على إثرها الرئيس هاشم الأتاسي إلى تقديم استقالته في ٧ تموز ١٩٣٩ إلى المجلس النيابي وفي ٨ تموز تم قبول هذه الاستقالة. لينتهي الحكم الوطني الذي قامت به الكتلة الوطنية مدة ثلاث سنوات وقام مقامه حكومة مديرين اختارها المفوض السامي وفق رغبات ممثليه في سورية وتم تسمية بهيج الخطيب رئيساً لها ومديراً للداخلية فيها.

وكان إصدار القرارات في هذه الفترة محصوراً بيد المفوض السامي الفرنسي (دانتز) الذي أصدر القرار رقم ٧٢/ ل.ر وتاريخ ٢ نيسان ١٩٤١ أعاد بموجبه العمل بمجلس الشورى مرة أخرى، حيث إن إلغاء هذا المجلس أثبت إخفاقه الكبير حتى إنه لم يوفر أي مبلغ يذكر من نفقات الدولة. بالإضافة إلى أن التجارب التي مرت على سورية أثبتت أنه لا يمكن الاستغناء عن النظام الإداري بعد أن تجذر في بنية النظام القضائي السوري للتصدي إلى الفصل في المنازعات الإدارية وإسداء الاستشارة إلى رجال الإدارة.

وقد نص القرار رقم ٧٢/ ل.ر في المادة الأولى منه على أن: «مجلس شورى الدولة هو هيئة إدارية تقوم بوضع النصوص التشريعية والنظامية وبممارسة القضاء الإداري».

لقد أعاد التشريع الجديد إلى مجلس شورى الدولة اختصاصاته الاستشارية على غرار التشريع /١٠/ لعام ١٩٣٤، كما نص على أنه المحكمة الأصلية التي تمارس الفصل في جميع المنازعات الإدارية وما يصدر عنه من أحكام واجب التنفيذ بعد أن يكتسب قوة الأمر المقضي.

وأضاف التشريع الجديد إلى اختصاص مجلس الشورى القضائي ولاية البت في الطعون التي تقدم فيه في القرارات الصادرة عن مجالس ولجان تأديب الموظفين العامين باستثناء القضاة والمساعدين العدليين، إلى جانب ولاية الفصل في الطعون ضد قرارات ديوان المحاسبات ومن أهم ما جاء في هذا القرار هو إنهاء حجب ولاية الفصل في المنازعات التي فيها صالح أجنبي عن مجلس الشورى، حيث نص في المادة /٣٧/ على أنه: «توضع قواعد في قرار خاص للنظر في الدعاوى الإدارية التي فيها صالح أجنبي» وقد صدر هذا القرار بتاريخ ٩ نيسان ١٩٤١ وفيه نص على أن جميع القضايا الإدارية ترفع إلى مجلس شورى الدولة ولو كان فيها صالح أجنبي حقيقي، فإذا رفعت يترأس الهيئة الحاكمة عندئذ رئيس محكمة النقض المختلطة، ويمكن أن تكون أكثرية أعضائها من القضاة الفرنسيين.

كما أن القرار ٧٢/ ل. ر قد حدد أصول المحاكمة لدى مجلس الشورى بشكل واضح لا لبس فيه ولا غموض، ولم يغفل عن ذكر طرق المراجعة ضد قرارات مجلس الشورى، فذكر الاعتراض واعتراض الغير وإعادة المحاكمة وطلب التصحيح، كما أنه أوجد أصولاً موجزة لبعض الدعاوى.

خالد العظم وتجار الطحين

تشكلت حكومة جديدة برئاسة خالد العظم، الذي رغب بمراقبة الاحتكار الذي شكله تجار الطحين وعلى رأسهم أنطون الجلاد ومنير المهايني، وتأثير ذلك على أسعار الخبز والطحين، وقد شكل هؤلاء التجار تحالفاً وألفوا «سنديكا» فيما بينهم، فأغلقوا أكثر المطاحن لقاء مبلغ مقطوع، واستولوا على بقية المطاحن، وصاروا يفرضون سعر القمح بالشراء وسعر الطحين لدى بيعه للمخابز.

ولما كان الشعب قد تململ من الارتفاع المتزايد لمادة أساسية كالخبز، فقد كان لابد من وضع حد لأطماع هؤلاء التجار وكسر احتكارهم.

إلا أن جميع الإجراءات التي قامت بها الحكومة باءت بالفشل، وذلك بسبب عدم وجود تشريع خاص يقضي بمحاسبة هؤلاء المحتكرين، فقرر رئيس الحكومة خالد العظم، أن يسعى لاستصدار مرسوم ينظم عملية بيع الطحين.

وبالفعل تم إعداد مشروع خاص يجيز للحكومة أن تضع يدها على الطحين، لقاء أجر مقطوع تعينه لجنة من الخبراء، ولما كان يمتنع صدور أي مشروع عن الحكومة قبل إقراره من قبل مجلس الشورى، فقد تم عرض هذا المشروع على ذلك المجلس لإقراره، إلا أن مديري «السنديكا» علموا بأمر هذا المشروع، فسعوا جاهدين إلى محاولة عرقلته، من خلال إقناع أعضاء مجلس الشورى بعدم أحقية الحكومة بفرض هكذا قانون.

وقد شعر رئيس الحكومة أن هؤلاء التجار ربما استطاعوا إقناع المجلس بالعدول عن إقرار المشروع، وذلك نتيجة تأخره الكبير بإقراره، فطلب العظم لقاء رئيس المجلس وسأله عن ذلك المشروع، فأخبره بأنه لا يزال قيد الدراسة، وقد وضع لدى مستشار فرنسي من ضمن ملاك المجلس ليدرسه، ولم يحله على الهيئة بعد.

ولما كان قرار تأسيس مجلس الشورى، لا ينص على تحديد مدة معينة لإعطاء قرارها بمشروع معروض على الحكومة، ما يترك المجال مفتوحاً لذلك المجلس بالمماطلة بالقرار قدر المستطاع.

لأنه وإن كان هناك إلزاماً على رئيس الحكومة عرض مشروع القانون على مجلس الشورى لإقراره، إلا أن قرار المجلس بهذا الشأن غير ملزم لرئيس الحكومة، الذي بإمكانه إصدار القانون ولو كان قرار المجلس يقضي بعدم ذلك، ولهذا تعمد المستشار بتأخير إعطاء قراره بمشروع القانون سلباً أم إيجاباً.

ولما كان قد مضى شهر آخر، من دون أن يصدر المجلس أي قرار بخصوص هذا القانون، فقد ذهب العظم إلى مكتب المفوض السامي (دانتز)، وقال له: «إن مستشار مجلس الشورى يعرقل عملي ويحول دون تنفيذ خطتي بتخفيض سعر الخبز، وأنت تعلم أن حوادث آذار الماضي نشبت بسبب ذلك، وأني لا أستطيع على الدوام ممارسة الحكم إذا كنت أجد لدى أحد مستشاري المجلس هذه المعارضات» فأجاب المفوض السامي: «وماذا تريد مني أن أفعل» فقال له العظم: «أن تصدر قراراً بتحديد المدة التي يستطيع مجلس الشورى الاحتفاظ بها بمشاريع رئيس الحكومة قيد الدراسة، حتى إذا انتهت اعتبر ذلك استنكافاً يجيز لرئيس الحكومة اتخاذ التدبير اللازم وإصدار المرسوم التشريعي في القضايا العاجلة والهامة»، قال: «ومن يحق له تقدير الاستعجال» فأجاب العظم: «أنا»: فسأل: «أو لا تترك لي حق المصادقة على هذا التقدير؟» فقال العظم: «بلا». وأصدر المفوض السامي في اليوم نفسه القرار رقم ١١٨ – ل. ر والذي جاء فيه:

«المادة الأولى– تتمم المادة السادسة والعشرون من القرار/٧٢– ل. ر/ كما يلي:

إذا رأى رئيس الحكومة السورية أن هنالك شؤوناً تستوجب العجلة وإذا وافق المفوض السامي على هذا الرأي يقتضي على مجلس الشورى خلال أربعة أيام تلي إحالة المشروع إليه أن يعطي رأيه. في حال نشوب خلاف فيما بين الحكومة وبين مجلس الشورى على مشروع عاجل، لرئيس الحكومة أن يثير حالا المذاكرة ثانية وعلى مجلس الشورى أن يتم المذاكرة خلال أربع وعشرين ساعة تلي إحالة المشروع من جديد إليه».

وتبعاً لذلك أعطى مجلس الشورى قراره بالموافقة على مشروع رئيس الحكومة وصدر المرسوم التشريعي فخضع أصحاب المطاحن وطلبوا من رئيس الحكومة عدم تنفيذه وأعلنوا موافقتهم على سعر الطحين الذي تفرضه الحكومة عليهم، فتم انتخاب لجنة خاصة درست أسعار ونفقات الطحن وحددت سعر الكيلو بأقل من سعره النافذ. فنزلت أسعار الخبز إلى ما يتوافق معها، وانتهت المشكلة بما يعود على المواطن بالخير.

مجلس الشورى بعهد الاستقلال

لم يخب نضال الرئيس شكري القوتلي ورفاقه في الكتلة الوطنية وآخرين من الوطنيين من مختلف المناطق السورية، فقد انتهى هذا النضال باستقلال سورية وجلاء آخر جندي فرنسي من على أرضها في ١٧ نيسان ١٩٤٦ أما الرئيس شكري القوتلي الذي كان حينها رئيساً منتخباً للجمهورية منذ عام ١٩٤٣، فرأى أن من واجبه متابعة السير بتطوير التشريعات بما يتناسب مع الحالة الجديدة للجمهورية السورية بمرحلة الاستقلال وبتاريخ ٤ حزيران ١٩٤٦، خول المجلس النيابي السوري السلطة التنفيذية حق إصدار مراسيم اشتراعية، من أجل وضع ملاكات جديدة لمختلف الوزارات والإدارات العامة في الدولة، فأصدرت الحكومة مرسوماً اشتراعياً برقم ٤٦ وتاريخ ٧ تشرين الأول ١٩٤٦ يتضمن إلى جانب ملاك مجلس الشورى اختصاصاته وأصول المحاكمة لديه.

ان أحكام هذا المرسوم التشريعي مأخوذة عن القرار ذي الرقم ٧٢/ ل. ر لعام ١٩٤١ ولا يختلف عنه إلا من ناحية الصياغة وفي النقاط التالية:

١– أن المرسوم التشريعي ذا الرقم ٤٦ أوجد في مجلس الشورى ثلاث شعب:

شعبة القضاء الإداري – شعبة التشريع وهي تقوم بوضع مشاريع القوانين وشعبة الرأي وهي تبدي رأيها في جميع الأمور التي تحيلها إليها مختلف الإدارات العامة في الدولة.

٢– لا يمارس مجلس الشورى اختصاصه الاستشاري إلا بناء على طلب الدوائر الحكومية.

٣– أما من الناحية القضائية فإن المرسوم الاشتراعي ذي الرقم /٤٦/

أ– أقصى عن اختصاص مجلس الشورى القضايا والأحكام والمقررات الإدارية التي نصت القوانين صراحة على أنها غير قابلة لطريق من طرق المراجعة.

ب– أقصى عن اختصاصه ما استثناه القانون ذو الرقم ٢٧٢ المؤرخ في ٦ حزيران ١٩٤٦ المتعلق بالاستملاك.

ت– لم يعد مجلس الشورى يفصل تمييزاً بالمقررات الصادرة عن لجان الموظفين التأديبية إذ إنه أصبح يقوم بوظائف هذه اللجان ويحاكم بالدرجة الأولى والأخيرة الموظفين ذوي المراتب الثانية فما دون من الناحية المسلكية أما الموظفون ذوو المراتب الأولى والممتازة فيحاكمون مسلكياً أمام مجلس القضاء الأعلى.

غير أن هذا المرسوم التشريعي لم يدم طويلاً فقد ألغي بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٤٧ وحل محله المرسومان التشريعيان الصادران برقم ٧١ و٧٢ اللذان تضمنا ملاك مجلس الشورى وحددا اختصاصاته وأصول المحاكمات لديه.

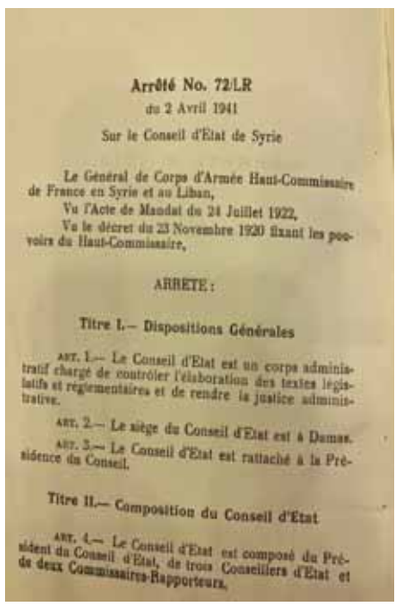

Arrêté No. 72/LR
du 2 Avril 1941
Sur le Conseil d'État de Syrie

Le Général de Corps d'Armée Haut-Commissaire de France en Syrie et au Liban,
Vu l'Acte de Mandat du 24 Juillet 1922,
Vu le décret du 23 Novembre 1920 fixant les pouvoirs du Haut-Commissaire,

ARRÊTE :

Titre I.— Dispositions Générales

ART. 1.— Le Conseil d'État est un corps administratif chargé de contrôler l'élaboration des textes législatifs et réglementaires et de rendre la justice administrative.

ART. 2.— Le siège du Conseil d'État est à Damas.

ART. 3.— Le Conseil d'État est rattaché à la Présidence du Conseil.

Titre II.— Composition du Conseil d'État

ART. 4.— Le Conseil d'État est composé du Président du Conseil d'État, de trois Conseillers d'État et de deux Commissaires-Rapporteurs.

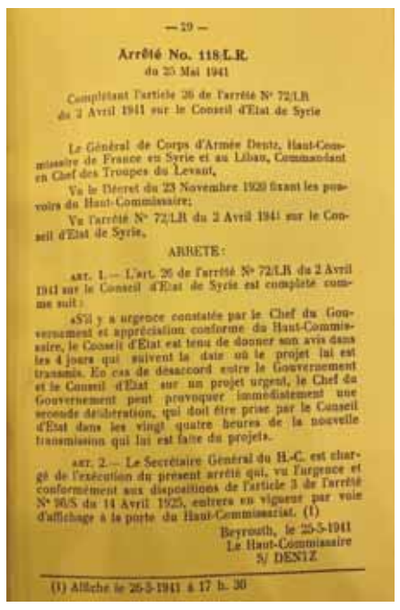

— 29 —

Arrêté No. 118/LR
du 25 Mai 1941

Complétant l'article 26 de l'arrêté N° 72/LR du 2 Avril 1941 sur le Conseil d'État de Syrie

Le Général de Corps d'Armée Dentz, Haut-Commissaire de France en Syrie et au Liban, Commandant en Chef des Troupes du Levant,
Vu le Décret du 23 Novembre 1920 fixant les pouvoirs du Haut-Commissaire;
Vu l'arrêté N° 72/LR du 2 Avril 1941 sur le Conseil d'État de Syrie,

ARRÊTE :

ART. 1.— L'art. 26 de l'arrêté N° 72/LR du 2 Avril 1941 sur le Conseil d'État de Syrie est complété comme suit :

«S'il y a urgence constatée par le Chef du Gouvernement et appréciation conforme du Haut-Commissaire, le Conseil d'État est tenu de donner son avis dans les 4 jours qui suivent la date où le projet lui est transmis. En cas de désaccord entre le Gouvernement et le Conseil d'État sur un projet urgent, le Chef du Gouvernement peut provoquer immédiatement une seconde délibération, qui doit être prise par le Conseil d'État dans les vingt quatre heures de la nouvelle transmission qui lui est faite du projet».

ART. 2.— Le Secrétaire Général du H.-C. est chargé de l'exécution du présent arrêté qui, vu l'urgence et conformement aux dispositions de l'article 3 de l'arrêté N° 96/S du 14 Avril 1925, entrera en vigueur par voie d'affichage à la porte du Haut-Commissariat. (1)

Beyrouth, le 25-5-1941
Le Haut-Commissaire
S/ DENTZ

(1) Affiché le 26-5-1941 à 17 h. 30

شاكر مصطفى الأديب وأحد أهم مؤرخي العصر الحديث

جُمان بركات
تصوير: طارق السعدوني

يتميز بشخصية فكرية مميزة الحضور في البيئة الثقافية السورية، وبشخصية سياسية ودبلوماسية، وهو إلى ذلك شخصية أكاديمية مختلفة لم تتنازعها الأهواء. شاكر مصطفى من ذلك الجيل الذي انغمس في التراث والقراءة والتحليل، وهو بعد ذلك درس في المعاهد الغربية، فحاز المناهج البحثية الجديرة بالتقدير، ولم يكن بدعاً في ذلك، فالجيل الذي ينتمي إليه يحوز الاحترام ذاته من عبد الله عبد الدايم إلى حافظ الجمالي وسواهم.

وتحت عنوان: «شاكر مصطفى المؤرخ والأديب» ختم مدير الندوة د. إسماعيل مروة الندوة الشهرية من قامات في الفكر والأدب والحياة لهذا العام في مكتبة الأسد الوطنية.

المؤرخ

تميز شاكر مصطفى بعشقه للتاريخ، ولهذا غاص في دهاليزه يقرأ الحوادث متلمساً منها نبض الإنسانية من خلال الوقائع والأحداث من دون أن ينسيه عشقه للتاريخ الكلمة المرهفة، وعن شاكر مصطفى مؤرخاً قال د. محمود عامر:

بإصراره على التزام الجانب الإنساني، غدا من أبرز فرسان العصر الحديث علمياً وإنسانياً، ويتلمس القارئ لمؤلفاته الإنسانية فيجد كراهيته للظلم والظالم، وقد تفرد وحده بالمجاهرة من بين أقرانه.

لعل أكثر إنجازات مؤرخ المؤرخين شاكر مصطفى أهمية مشروعه الضخمُ المعنون بالتاريخ العربي وبالمؤرخين، والذي صدر الجزء الأول منه عام ١٩٧٨م، هذا الكتاب الذي يجعلنا نسمي شاكر مُصطفى بمؤرخُ المؤرخين بحق، حيث تظهر أهمية هذا الكتاب في عدة سمات لعله الوحيد الذي تفرد ببعضها، فهو موسوعة تكاد تكون شاملة، أتى فيها على المؤرخين والمتحدثين في التاريخ العربي الإسلامي، وعدد هائل من المؤلفات التي أناطت هذا المجال بعنايتها، ويُعدّ كتابه من أكثر مؤلفاته أهمية، بذل جهداً كبيراً في كتابته ودقة معلوماته، وبإصداره جسّد أن التاريخ ذاكرة الشعوب، وأنه مؤرخ المؤرخين بجدارة لا لُبس فيها.

لقد اتسم مؤلفه بسمات عدة تفرَّد بها، فهو موسوعة تكاد تكون شاملةً، أشار فيها بأدب جمٍ وأخلاقية عالم إلى من سبقه من المؤرخين والمتحدّثين في التاريخ العربي الإسلامي، وكم كبير من المؤلفات التي حملت جهد تدوين الماضي، وسوّغ مؤرخنا دوافع القيام بعمله الجاد والأصيل بأسباب عدة: دور العرب في ولادة علم التاريخ وتطوره ونمائه، وإسهامات العرب الجليلة والمشرفة لمؤلفاتهم التاريخية الضخمة والهائلة التي قدموها للعالم، وحملهُم التاريخَ وهمومَه والرحمةَ وثقلها أينما حلوا وأينما رحلوا.

ثقافة الغرب

منذ التاريخ العربي القديم كانت لنا صلات مع الغرب وعن شاكر مصطفى وثقافة الغرب تحدث د. راتب سكر: نستطيع التوقف على عتبات حوار شاكر مصطفى الثقافي والحضاري مع الغرب عبر نوافذ متنوعة في مقدمتها الصلة التاريخية للعرب عبر الكتب التي كتبها عن التاريخ العربي، وفي مقدمتها الدراسة التاريخية عن الأندلس، فهي كانت من أبرز محطات اللقاء والحوار بين العرب وإخوانهم الإسبان والبرتغال، وهذا لم يغب عن دراسات الرجل عندما درس التاريخ العربي، وأيضاً نجده في أطروحة الدكتوراه التي حازها من جامعة جنيف وكتبها باللغة الفرنسية، حيث يخص موضوع تاريخ السلجوقي الأيوبي الذي يعتبر جزءاً من المواجهة الحضارية في زمن ما يسمى بالحروب الصليبية، وفي هذه الرسالة اهتمام بالغرب في مراحل الصراع العسكري على الأرض العربية والذي لم يخلُ أيضاً من تواصل ثقافي وحضاري مع الغرب، غير أن الرجل في دراسته للتاريخ العربي القديم كان يدرك أن الحوار الثقافي والعلمي العربي الأوروبي كان العرب فيه هم المصدر الثقافي للغرب، وقد عبر عن ذلك صراحة في المقدمة التي كتبها لكتاب صديقه د. جوزيف الكلاس عن الأندلس ووضح ذلك الطابع التصديري للحضارة والثقافة من العرب إلى الأوروبيين.

والقضية التي أرقت المثقفين العرب في كتاب رافع الطهطاوي «تخليص الإبريز في تلخيص باريس» وهو بيان عربي حول كيف نرى الغرب؟ وكيف نتعامل معه؟ وفي الإجابة اجتهد شاكر مصطفى وكان له رؤيته الخاصة وقدم أدبه ودراساته في مرحلة من التصاعد الأممي لفكرة العالمية والحضارات عبر المناخ الستاليني حتى فترة الخمسينيات.

الأديب

وبدوره قال د. محمد شفيق بيطار عن ما كتبته مجموعة من محبي شاكر مصطفى: قال الأستاذ عصام الحلبي في مطلع كتابه: جمع مصطفى من الصفات الجليلة من غزارة العلم وصدق العقيدة ونبل المقصد والوطنية الحقيقية الصادقة، مع تواضع العالم الحق في هذا كله والترفع عن صغائر الأمور.

وفي حديث المعجب قال عيسى فتوح: كان يكتب بدم القلب لا بالحبر، في المقالات التي كان يكتبها لمجلة النقاد، كنت أنتظر صدور العدد الجديد أسبوعياً من هذه المجلة لأقرأ مقالاته، ولا تزال صورته الكاريكاتيرية التي كانت تنشر في مقالاته مطبوعة في ذهني حتى اليوم، رأس ضخم وجسم ضخم على جسد صغير.

وكتب د. محمد الرميحي رئيس تحرير مجلة العربي عن كتاب شاكر مصطفى «تاريخنا وبقايا صور» وهو مجموعة مقالات قد كتبها في مجلة قال: ما أمتع أن تقرأ لشاكر مصطفى، بغير لقب لأن الناس ليست بالألقاب، ود. شاكر مصطفى لم يضع لقب «الدكتور» على أي من كتبه، وهذا من أدلة تواضعه، فبعض الكتاب عندي لهم طابع تخصصي، فهذا فلسفي وذاك سياسي وآخر اجتماعي ورابع علمي وغيره تاريخي أما حين تقرأ لشاكر مصطفى فتجده كل أولئك جميعاً.

أما نزار قباني صديقه الأثير، الذي كتب الكلمة الأولى في كتابه الأول «بيني وبينك» وجدت فيه من مراسلة نزار قباني له من خلال المقدمة التي كتبها لم يسمها نزار مقدمة بل دعاها أغنية لشاكر مصطفى يقول فيها: أفتكر وأنا أدير نقطة هنا وفاصلة هناك، وأداري ثيابي أن يقع الطيب يمطرني بها شاكر مصطفى، ما جدوى باب السنديان العتيق والجنينة على مبعدة خطوتين خطوتين، ما أسعدني لو تجاوزني الناس، لو تجاوزوا الباب الخشبي المتكئ على مفاصله إلى فسقية تتغرغر بأغنية إلى مدة عتابا بدأت منذ كان الشوق في بلادي ولم ينته بعد، ما أسعدني لو دفعت الباب ومشيت وحدك إلى الكرم لا تضيع أبداً ولا تضيع أحداً.

الناقد

واستخلص د. إسماعيل مروة الرؤية النقدية عند شاكر مصطفى بعدد من الجوانب:

النقد الذاتي: مع أن هذا المصطلح فقد بريقه لكثرة استخدامه من الطبقات السياسية والفكرية وحتى على صعيد الأفراد، فإن شاكر مصطفى من طينة أخرى، ينظر إلى نفسه بريبة، فعندما ينشر كتابه «بيني وبينك» يكتب مقدمته من لندن نزار قباني، وأظن أن نزاراً كان مشتهراً، وكتب أغنية لشاكر مصطفى لم يستطع أمهر الموسيقيين أن يعزفوها، أو أن يشابهوها، نزار يكتب مقدمة للكتاب، وشاكر يعمل على نقد ذاته نقداً قاسياً، وكأنه يسكنها ولا يهمزها، لتهدأ، وفي معرض نقدي لذاته قبل الآخرين، نجد عبارات شاكر مصطفى تهرب من الوعظ بعد أن تقدمت باستحياء، فهو قارئ لا يعرف غير التواضع ولا يتقدم ليكون موجهاً أو ناقداً أو واعظاً.

وفي النقد الفكري والسياسي هناك دراستان له عن حركة الوجودية الفكرية، وهو باحث متمكن عاش في باريس، التقى الوجوديين الفرنسيين وحاورهم واستمع إليهم ولكنه لم يعالج الوجودية كمولود حديث في البيئة الغربية، بل عالج مصطلح الوجود ووجوده في الحضارات المختلفة حتى وصل إلى وقتنا الراهن، فكان نقده علمياً إذ تناول: مفهوم الفكر الوجودي، وأهم مفكري الوجودية، وصراع الوجودية لتأخذ مكانتها بين المذاهب المعاصرة، ومرتكزات الفكر الوجودي.

ولا يأخذ شاكر مصطفى الناقد التاريخي الخبر الوارد في كتب التاريخ الكبرى على حاله، ولا يتعامل معه تعاملاً مقدساً لأنه جاء عن مؤرخين في مراحل سابقة، والأكثر أهمية أنه لا يبني عليه ما يوافق هواه السياسي والقومي ليتخذه ذريعة في وجه الآخرين.

وقد تكون آثار النقد الأدبي أكثر ظهوراً وبروزاً وخاصة من خلال رصده للقصة في سورية من خلال الكتاب الرائد الذي أصدر الجزء الأول منه، أن هذا اللون الأدبي «القصص» رغم ما قد نزعم له من جذور في أدبنا التليد، غربي الينابيع، حديث البراعم، وفي الغرب آداب شتى فيها للقصة مذاهب، وقد تدفق تأثيرها جميعاً فينا آداباً ومذاهب في وقت معاً.